

أبعاد مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو*

جميل هلال**

أولاً: ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

الدولة المستقلة هي الحلم/ المشروع الذي راود الفلسطينيين منذ تبلور حركة وطنية فلسطينية في بدايات القرن العشرين. وهو الحلم/ المشروع الذي رفضت، ولا تزال، قوى استعمارية التسليم بشرعيته. وهي تسعى، بعد اتفاق أوسلو، لتشويهه وتحويله إلى "حكم ذاتي" محاصر بالمستعمرات السكانية، يتأسس على بقع محدودة من فلسطين تشكل "كنتونات" خاضعة للرقابة الأمنية الإسرائيلية والفصل العنصري. كما تصر هذه القوى على تهويد عاصمته ذات القيمة الدينية والثقافية والحضارية، وعلى ضمها.

ومن هنا إشكالية دقة تحديد وزن وتأثير كل من العوامل الخارجية (على تنوعها) والعوامل الداخلية (المتعددة) في الحقل السياسي الفلسطيني وشكله الكياني ونظامه السياسي. إذ لكلا نوعي هذه العوامل تأثيره. فالعوامل الخارجية تظهر كمحدد ذي ثقل في مسار عملية تشكيل الكيان الفلسطيني ومستقبله، في حين تظهر العوامل الداخلية باعتبارها المحدد الأكثر تأثيراً في شكل النظام السياسي الفلسطيني، من دون أن يعني هذا إغفال تأثير تداخل هذه وتفاعلهما. وهذه العوامل مجتمعة تفعل وتتفاعل في تحديد تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني ولغته وأنظمتها وحركتها.

أدخل اتفاق أوسلو تحولاً مهماً في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني تجسد في قيام سلطة وطنية على مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي سلطة تجد مبرر وجودها في استكمال تحولها إلى دولة مستقلة، معتمدة، في الدرجة الرئيسية، على التفاوض مع الدولة المستعمرة التي تسعى من جانبها، عبر الاستيطان والضم والسيطرة على الحدود والمعابر والموارد الطبيعية المهمة، لتقليص وتجزئة رقعة

* من كتاب للمؤلف صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة

الديمقراطية (رام الله)، بعنوان "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو".

** سوسيولوجي وباحث فلسطيني مقيم بالضفة الغربية.

سيطرة السلطة الفلسطينية إلى أقصى الحدود، إضافة إلى التنكر لحقوق الفلسطينيين في الشتات.

لقد نشأ في الحقل السياسي الفلسطيني، بعد اتفاق أوسلو، نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم، وأحزابه وتنظيماته المعارضة. كما يشهد هذا النظام أشكالاً من الصراع بشأن تحديد قواعد اللعبة السياسية في الحقل الجديد. من هذه الأشكال الصراع بين السلطة والمعارضة بشأن هذه القواعد، بعد أن دخل الحقل "لاعبون" سياسيون جدد؛ ومنها الصراع الذي برز بين رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي المنتخب لتحديد العلاقة والفواصل بينهما. وقد اختلفت من هذا الحقل تنظيمات سياسية شكلت، في السابق، امتداداً لأنظمة عربية، وضعف تأثير تنظيمات أخرى. كما تلاشى كليا دور مؤسسات م. ت. ف.، وتراجع دور تجمعات الشتات الفلسطيني. إلا إن الحقل الجديد ورث "ثقافة سياسية" تعطي التعددية الحزبية والتنظيمية والفكرية قيمة إيجابية.

لكن هيمنة ثقافة سياسية ديمقراطية الميول والاتجاهات ليست شرطاً كافياً لقيام نظام ديمقراطي. وهي ثقافة قد تفرغها النخبة الحاكمة من مضامينها الحقيقية، كما أنها لا تعطل تطور علاقات "زبائنية" وإن سهلت كشفها. كما يجب ألا يطمس إجراء الانتخابات العامة الدورية، كوسيلة لتداول السلطة، حقيقة أن القضية الأبرز في الواقع السياسي الفلسطيني الراهن تتمثل في إحياء وإيجاد المؤسسات الوطنية، كأطر لاتخاذ القرار، من جهة، وفي نمو أحزاب سياسية وطنية ذات قاعدة جماهيرية، من جهة ثانية، ومنظمات واتحادات جماهيرية ومهنية نشيطة، من جهة ثالثة. فالانتخابات والمجالس التشريعية هي، في أحسن أحوالها، أدوات تمثيل، في حين تشكل الأحزاب السياسية والمنظمات والاتحادات الجماهيرية والمهنية أدوات تعبئة. لذا فإن وجود مجلس تشريعي منتخب ليس، في حد ذاته، مؤشراً إلى حداثة النظام السياسي أو عصريته. ويسري الحكم ذاته على الانتخابات العامة. فإجراء انتخابات عامة، من دون تنافس أحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية تطرح رؤى مجتمعية انعقادية، قد لا يتعدى مجرد كونه إجراء يعيد إنتاج النظام القائم، أي لا ينجم عنه تغيير في توزيع السلطة في المجتمع. فمن دون أحزاب سياسية جماهيرية تحمل مشاريع تغييرية، أو حركات شعبية تمثل مصالح فئات اجتماعية، تتحول الانتخابات إلى أداة محافظة، كونها توفر غطاءً لشرعية النظام القائم ومشروعه.

للحقل السياسي الفلسطيني تاريخ قام على بنى التجمعات الفلسطينية المتعددة وعلى التفاعل مع "أحداث" إقليمية ودولية تركت آثاراً بعيدة المدى في واقع هذه البنى. فقد تشكل الحقل السياسي الفلسطيني من تنظيمات سياسية وبنى عسكرية وجماهيرية وخدماتية وبرامج سياسية وثقافية، ونتيجة صدامات دموية مع إسرائيل، وصادات عسكرية وسياسية مع أنظمة عربية. وتأثر هذا الحقل بمناخات دولية شهدت تحولات دراماتيكية، وبتحالفات وعلاقات عربية ودولية متغيرة. كما أن له تاريخاً سقط فيه عشرات الآلاف من الشهداء ومئات من الجرحى والمعتقلين، ودمرت فيه مخيمات، وهُجرت جوال، وتعرض الآلاف للإبعاد، وحوصرت فيه مجتمعات بكاملها.

وهذا الحقل المعجون بالأحداث المحلية والإقليمية والدولية المتتابعة والمستند إلى بنى اجتماعية. اقتصادية وتيارات سياسية وفكرية وثقافية ورواية تاريخية، هو الذي حدد مضمون الهوية الوطنية الفلسطينية ببعدها التحرري والعربي والإنساني. وهي هوية حُرمت "إقليمها" وفق مقتضيات الدولة القطرية الحديثة. لقد أعطى حرمان "الإقليم" الكفاح المسلح مدلولاته الاستثنائية، في مرحلة الستينات والسبعينات، وهي مدلولات أخذت بعداً رمزياً محورياً في عملية بناء الهوية الفلسطينية. وهو أمر وُلد، في الوقت ذاته، مواجهات مع المحيط الإقليمي، وكان له أثره المهم في توليد أشكال نضالية جديدة كان أبرزها الانتفاضة الشعبية، في أواخر سنة 1987، وهي انتفاضة اصطدمت ببنية م. ت. ف. البيروقراطية وأساليبها القيادية وتمركزها في الخارج. كما اصطدمت بالآلة العسكرية والأمنية الإسرائيلية التي ألقت بكل ثقلها لقمع الانتفاضة، وبغياب الفعل العربي الرسمي المساند.

جعل قيام سلطة فلسطينية على "إقليمها" المنقوص السيادة الصراع يدور بشأن حدود هذا الإقليم، وأشكال السيادة الفلسطينية عليه وفق سقف اتفاق أوسلو، عملياً. كما ترك آثاراً في تضاريس الحقل السياسي الفلسطيني من حيث الخطاب والعلاقات بين اللاعبين السياسيين. فباتت مفردات الخطاب تتسع لشمول قضايا الديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والانتخابات، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستقلالية القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتنمية الاقتصادية، وبرامج التعليم، والنظام الاقتصادي، والعلاقة بين سلطة ومعارضة، والانسحاب الإسرائيلي، والمفاوضات، والسيطرة على الموارد الطبيعية والمعايير... كما

أن الرموز المسيطرة باتت تقيم بفضاء بناء الدولة والسيادة: جوازات سفر؛ مجلس وزراء؛ مجلس تشريعي؛ انتخابات لمجالس محلية؛ هيئة إذاعة فلسطينية؛ استعراض حرس الشرف؛ مكتب رئاسة؛ دائرة إحصاء مركزية فلسطينية؛ شرطة فلسطينية؛ أجهزة أمن؛ ضرائب؛ برامج تعليم فلسطينية؛ اتفاقات دولية... إلخ.

ويحمل تكوين الحقل السياسي وبنية الحقل الاجتماعي احتمالات قيام مواجهات ساخنة مع إسرائيل، كما أشارت أحداث أيلول/سبتمبر 1996. وهي احتمالات تبقى قائمة ما دامت حدود الإقليم الفلسطيني لم تتحدد وعلاقاته بالدولة المستعمرة في حالة توتر وصراع، وقضية القدس واللجئين الفلسطينيين معلقة. لكن من المؤكد أن نمط هذه المواجهات وحجمها ونتائجها ستختلف عن مرحلة ما قبل تأسيس إقليم فلسطيني.

كما أن تضاريس الحقل السياسي، والتحويلات التي شهدها الحقل الاجتماعي، تطرح احتمالات قيام اصطفاقات اجتماعية وسياسية جديدة. وتطرح، في الوقت نفسه، ازدياد محاولات صوغ مؤسسات "المجتمع المدني" وفق رؤية السلطة الفلسطينية. ويسرع في هذا وذاك، القلق المعيشي وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مناطق السلطة الفلسطينية. فمن جهة، برز اتجاه ديني سياسي أصولي ذو قاعدة جماهيرية، ومن جهة أخرى، بات هذا الطرف لاعباً في الحقل السياسي الوطني المتمحور حول مشروع الدولة المستقلة، بكل ما نجم عن دخوله الحقل الوطني من تغييرات تنظيمية وسياسية وفكرية في بنيته وخطابه، ومن تأثير، في الوقت نفسه، في الحقل الوطني ذاته. كما باشرت النخبة التكنوقراطية. الأمنية المتنفذة في السلطة بناء نفوذ اقتصادي ملموس لها. وبرز في الجانب الآخر تطلعات احتجاجية لفئات وشرائح اجتماعية شعرت بالغبن أو بالتهديد (التحركات الطالبة، وإضراب المعلمين).

إن استمرار الوضع القائم سيجعل أوضاع فئات اجتماعية واسعة تتفاقم، وقد يدفعها إلى البحث عن ممثلين سياسيين لها. كما أن تضرر فئات واسعة من الفلسطينيين من الوضع القائم قد يدفع السلطة إلى الاعتماد، أكثر فأكثر، على أجهزة الأمن والشرائح العليا من البيروقراطية وشرائح من البورجوازية المحلية وممثلي مصالح رأس المال الأجنبي المحليين، في مسعى لإدامة النظام السياسي. وعادة، تترافق هذه العملية مع اتساع سطوة "بيروقراطية" السلطة على المجتمع، من جهة،

وتكريس علاقة تابعة لمصادر الدعم الخارجي، من جهة أخرى. إن تعبير "الدول المانحة" تعبير له دلالاته السياسية والاقتصادية؛ فهو يشير إلى طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الناشئ الطرفية والتابعة، وإلى وجود سمة "ريعية" للسلطة الناشئة، وهي سمة ستزول مع توقف دعم الدول المانحة.

لقد تراجع نفوذ المعارضة العلمانية في حين يستمر تشرذمها. وهو تراجع لا تقتصر أسبابه على عوامل ذاتية فحسب (على الرغم من أهميتها)، بل هناك أيضاً عوامل موضوعية تتصل بتراجع ميزان القوى الطبقي بفعل التغييرات التي دخلت على أوضاع الطبقة العاملة وصغار الفلاحين. وهي تغييرات ساهم في توليدها: حرب الخليج، وتوقف استيراد العمل الفلسطيني في الدول النفطية، وإغلاق إسرائيل المتكرر لأسواق عملها، وغياب استراتيجية ناجعة من قبل السلطة للنهوض باقتصاد مهمش وتابع ومفكك. لكن اتساع دائرة الفقر والعوز يطرح واقعاً جديداً يحمل في طياته ميزان قوى اجتماعية جديدة، إذا ما توفرت الأداة التنظيمية والبرنامجية للتعامل معه، وإلا فإن تيار الإسلام السياسي سيبقى الطرف الوحيد المرشح لاستثمار الواقع الجديد.

لقد نشأ داخل الحقل السياسي الفلسطيني مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية "تصورات" عدة، منها: إن الشعب الفلسطيني أكثر ديمقراطية من الشعوب العربية الأخرى؛ إن الدولة الفلسطينية باتت حقيقة قائمة أو على وشك؛ تصورات "العائدين" في مواجهة "المقيمين"؛ تصورات تقدم رؤية "رومنطيقية" لمؤسسات "المجتمع المدني" الفلسطيني القائمة كضمانة للديمقراطية ضد التسلط والتفرد وخرق حقوق المواطن والإنسان؛ تصورات ترى أن الحل لمشكلات الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة يكمن في تولي التكنوقراط إدارة مؤسسات السلطة. لكن ثمة "تصورات" جديدة مرشحة للظهور مع تأزم المفاوضات واشتداد المأزق الذي يواجه المشروع الوطني، قد يكون أبرزها "تصوير" ديني أصولي. وقد تأخذ "تصورات" أخرى مناحي سلبية هروبية تتغذى من الشعور بهزيمة هذا المشروع.

ثانياً: الحقل الاجتماعي وتحولاته

اتسم تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة 1948 بالتقطع. وترك هذا التقطع تأثيراته القوية في البنية الاجتماعية . الاقتصادية والسياسية لهاتين المنطقتين. وشملت هذه التأثيرات، عملياً، توقف حركة التمدين (التحضر) وازدياد

طبقة وسطى قياساً بالدول العربية المجاورة. وترافق غياب حركة تمديدية فلسطينية مع تراجع سريع لدور الزراعة في حياة القرى وفي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع. كما خضعت هاتان المنطقتان لسياسة تدعيم البنى التقليدية العشائرية، ولعملية عزل عن الفضاء العربي، وخضع اقتصادهما لعملية تهميش منظمة. في ظل هذه الشروط تكونت الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية في الضفة والقطاع واكتسبت سماتها الخاصة.

لقد دخلت السلطة الوطنية على مجتمع تعاني فئاته العمالية الانكشاف الشديد، والتبعثر في منشآت وورش عائلية صغيرة جداً، وانكماشاً واسعاً في حجم العمل المهاجر، سواء إلى إسرائيل أو إلى الدول العربية النفطية. كما تتسم الطبقة العاملة بضعف ترابطها التكويني بحكم غياب أو هشاشة العلاقات البينية لاقتصاد الضفة والقطاع، وهي سمة ترسخت منذ سنة 1948. ويتميز معظم مهن العمال بغياب الأمان الوظيفي وبعدم الاستقرار في الدخل. وتنتمي نسبة محدودة جداً من العمال إلى لجان نقابية، ما زال معظمها محدود الفعالية، ويفتقد إطاراً نقابياً موحداً وفاعلاً.

وتتميز وضع الفئات العمالية منذ قيام سلطة فلسطينية بتراجع ملموس في مستويات المعيشة الفعلي. فقد اتسعت الهوة في مستويات المعيشة بين الفئات العمالية والفئات الاجتماعية الأخرى بحكم القيود التي فرضت على سوق العمل الإسرائيلي، وبحكم تشكّل قطاع عام يتمتع العاملون فيه بدرجة من الاستقرار الوظيفي أكبر مما يتمتع به العاملون في القطاع الخاص. كما تتمتع الفئات العليا منه بدخول عالية نسبة إلى أجور العمال، وبضمانات وظيفية لا يتمتع بها معظم العمال في القطاع الخاص، حيث سادت منذ قيام السلطة الفلسطينية نسب بطالة عالية. ويزيد في سوء هذا الوضع رؤية النظام السياسي القائم كنظام يتفشى فيه الفساد والمحسوبية، ويسير في اتجاه توسيع اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة سابقاً، وتحديداً في مرحلة الانتفاضة.

يغلب على رأس المال الفلسطيني المستثمر في الضفة الغربية وقطاع غزة الطابع الحرفي والخدماتي العائلي الصغير؛ وهذا يعني أن طابعه، في الغالب، محلي (أي يعمل على نطاق جغرافي محدود) فيما يتعلق بالتشغيل والتوزيع والتسويق. وهو أمر يشكل القاعدة المادية لغياب السمة الموحدة للبورجوازية الفلسطينية في الضفة والقطاع ونزوعها إلى التكيف غير المقاوم وفق التقلبات السياسية: مع الحكمين

الأردني والمصري، ومع الاحتلال، وأخيراً مع سياسة السلطة الفلسطينية. وشكّل ضعف الترابط البنوي للاقتصاد الفلسطيني، وتكوينه القائم على المنشآت الصغيرة ذات الصبغة المحلية، ومحدودية حجم ونطاق التوظيفات الرأسمالية، مصدر ما يمكن تسميته النزعة المحلية التي تميز جوانب من حياة مجتمع الضفة والقطاع. ويساهم في استمرار هذه النزعة الضعف الذي أصاب الأحزاب الفلسطينية الوطنية، منذ مطلع التسعينات واستمراره بعد قيام السلطة الفلسطينية.

في المقابل يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير قيام سلطة وطنية مركزية في هذه المناطق (وإن بصلاحيات منقوصة ومقيدة) لها مؤسساتها الموحدة (وزارات، وأجهزة، ومجلس تشريعي...). ويعتمد استمرار النزعة المحلية أو تلاشيها على دور السلطة الفلسطينية في مواجهة السياسة الإسرائيلية التفتيتية تجاه الإقليم الفلسطيني، وعلى قدرتها على استحداث شروط نمو رأس مال وطني (في مقابل رأس مال محلي ضيق)، وعلى حجم حيوية المؤسسات الجامعة كالمجلس التشريعي. ومن البديهي القول إن أفول مؤسسات م. ت. ف.، وتلاشي دورها، يطرحان إشكاليات حقيقية على صعيد توفير آليات إعادة إنتاج الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة وتعبيراتها المؤسساتية.¹ كما نمت شرائح جديدة من أصحاب رؤوس الأموال بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وعبر هذا النمو عن نفسه من خلال "ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تشارك فيها شخصيات عامة نافذة في السلطة دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها." وقد أخذ بعض هذه الشركات أبعاداً احتكارية.

¹ تظهر إشكالية توليد هوية جامعة، فيما تظهر، في وسائل الإعلام الفلسطينية التي تأسست بعد أوسلو (الصحف، والإذاعة، والتلفزة) في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تتناول هذه قضايا وأخباراً وأحداثاً تختص، في معظمها، بما يجري في هذه المناطق؛ وقلما تتناول قضايا وأحداث وأوضاع الفلسطينيين في الشتات. كما تعكس في خطابها ازدواجية وضع هذه المناطق المتناقض، فيما يتعلق باستمرار الاحتلال (ومن هنا الخطاب الدائم بشأن الاستيطان، والإجراءات الإسرائيلية التقييدية والقمعية، إلخ)، وفيما يتعلق بالتعامل مع اتفاق أوسلو كمدخل لبناء الدولة ذات السيادة، والشرعية الدولية والوطنية لهذا الهدف (ومن هنا التركيز على الرموز الدولانية المتعددة والشبيهة، إلى حد بعيد، بالخطاب السائد في الإذاعات الرسمية العربية). بشأن تعامل إذاعة "صوت فلسطين" مع هذا الوضع المتناقض، أنظر: Jayyusi, in George Giacaman and Dag Jorund Lonning (eds.), *After Oslo*.

تضم الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة شرائح متعددة ومتباينة فيما يتعلق بشروط وأوضاع العمل والدخل وأسلوب الحياة. وتتكون فئاتها الحديثة من الشرائح العليا من بيروقراطية السلطة الوطنية، ومن مديري المنظمات غير الحكومية، والفئات العليا من موظفي المؤسسات الأجنبية والدولية، ومن مديري البنوك والشركات المتعددة، وأساتذة الجامعات، ومن قيادات القوى السياسية وكوادرها. كما تضم الفئات العليا من الفنيين والمختصين (التكنوقراط)، وقد ازداد حجم هذه الفئة بعد قيام السلطة الفلسطينية. وتتشكل فئات الطبقة الوسطى التقليدية من أصحاب المشاريع الصغيرة، الذين يوظفون أعداداً صغيرة من المستخدمين في مؤسساتهم. ومن الواضح أن هذه الفئات غير متجانسة من حيث علاقتها بالسلطة، لكن فئة مهمة منها تعتمد في مصادر دخلها وإلى حد ما في مكانتها، على السلطة. وهي فئة (إذا ما استثنينا القسم الذي يتمتع بامتيازات خاصة)، وإن كانت تقف مع الديمقراطية السياسية، إلا إن قدرتها على التحرك المنظم في هذا المجال تبقى محكومة بموقعها في السلطة، وإن بقي بعضها بحكم هذا الموقع (أعضاء المجلس التشريعي على سبيل المثال) أقدر على الحركة من غيره. ويتباين موقف الفئات الأخرى من موضوع ديمقراطية النظام السياسي بحسب توقعاتها من السلطة والقيود أو التسهيلات التي توفرها الأخيرة، وحجم تدخل أجهزتها في عمل مؤسسات هذه الفئات.

لذا يمكن القول إن التشكل الطبقي القائم، إذا ما أخذنا في الاعتبار أوضاع وبنية الطبقات والشرائح الاجتماعية الراهنة ودرجة بلورتها ومستويات تنظيمها، لا يضغط في اتجاه قيام وترسيخ نظام سياسي ديمقراطي. كما أن ضعف الأحزاب السياسية ذات التوجهات الديمقراطية، وضعف النقابات العمالية ووهن دورها، وضعف حركة نسائية جماهيرية، وغياب حركة طالبية موحدة؛ كل هذا حصر النشاط المنظم والهادف في اتجاه ديمقراطية النظام الفلسطيني في أطر ضيقة ونخبوية على الرغم من هيمنة ثقافة عامة مؤيدة للديمقراطية السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من نشاط المجلس التشريعي في هذا المجال. فلا المجلس ولا المنظمات غير الحكومية المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان يتمتعان بقدرة تعبوية، إضافة إلى القيود التي تحكم نشاطهما.

في المقابل، تضغط إسرائيل (وتساندها، عملياً، الولايات المتحدة)، تحت شعار "الأمن" ومحاربة "الإرهاب"، لدفع السلطة الفلسطينية إلى تبني أساليب غير ديمقراطية

في التعامل مع المعارضة الفلسطينية، ولا توفر الدول العربية المحيطة نماذج يحتذى بها على هذا الصعيد.

ثالثاً: سمات النظام السياسي الفلسطيني المتكوّن

من غير المفيد البحث عن سمات النظام السياسي الفلسطيني القائم في هيمنة "الحمايلية"، أو العشائرية، ولا في سيادة ثقافة سياسية غير ديمقراطية، ولا في سيطرة "العائدين" على المواقع القيادية في السلطة. وإن كانت "الزبائنية" المحدثه من سمات نظام الحكم القائم، فإن تفسيرها لا يتم عبر سمات شخصية هذا الفرد أو ذاك، بقدر ما يتم في التدقيق في العمليات السياسية والاجتماعية. الاقتصادية والثقافية الفاعلة في واقع التشكيلة الاجتماعية. ويمكن تلخيص أبرز هذه العمليات تحت العناوين التالية:

- (أ) أفول دور المؤسسات الوطنية (مؤسسات م. ت. ف.)، وجهود تهميش المؤسسات التي نشأت مع قيام سلطة وطنية فلسطينية؛
- (ب) قيام سلطة فلسطينية اعتمدت، في الأساس، على قاعدة تنظيمية فئوية. وهي سلطة نشأت على إقليم مجزأ وغير محدد التخوم، قبل قيام الدولة، وتستخدم الموارد التي في حيازتها (المالية والتنظيمية والأمنية) لتثبيت نفسها وتوسيع سيطرتها، قبل قيام سلطة تشريعية وقضائية مستقلتين وفاعلتين؛
- (ج) انحسار الدور التعبوي والقاعدة الجماهيرية للأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحديد أحزاب المعارضة العلمانية، وبدرجة أقل المعارضة الإسلامية. ومن هنا كان ضعف تأثيرها في نظام الحكم المتشكل، بما في ذلك تأثيرها في ديمقراطية النظام السياسي، إضافة إلى سيادة أيديولوجيا شعبية وطنية عامة وأشكال تنظيمية فضفاضة لدى حركة "فتح"، التي تولت دور التنظيم الحاكم؛
- (د) وهن الاتحادات الجماهيرية والنقابات (وتحديداً الحركة النقابية العمالية والنسائية) التي تمثل مصالح فئات اجتماعية لها مصلحة في ديمقراطية النظام ومأسسته، ومساعي السلطة للهيمنة على المنظمات غير الحكومية الأخرى؛
- (هـ) هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتفككه وتبعيته شبه المطلقة للاقتصاد الإسرائيلي. فقد نجم عن هذا ضعف البورجوازية المحلية، وتفتت الطبقة العاملة،

واستيعاب أعداد كبيرة من المثقفين والإنتليجنسيا في مؤسسات السلطة والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد، إلى هذا الحد أو ذاك، على مصادر تمويل خارجية، ومن هنا سمتها "الريعية"؛

(و) اضطراب السلطة الفلسطينية إلى الاعتماد، إلى درجة مؤثرة، على مساعدات الدول المانحة. واعتماد السلطة هذا على موارد خارجية يجعلها عرضة لاعتماد سياسات وتوجهات ومفاهيم قد تتعارض مع الأولويات الوطنية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. كما منحت هذه الموارد النظام قدرة على توليد علاقات زبائنية؛

(ز) التأثيرات المباشرة للسياسة الإسرائيلية في وضع السلطة الفلسطينية، بما في ذلك التجزئة الإقليمية للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين هاتين والقدس العربية، ومواصلة الاستيطان والتهويد والفصل العرقي.

لكن كلاً من هذه العمليات وتفاعلاتها تولد، في الوقت نفسه، تناقضات وصراعات داخل النظام السياسي. وهي تناقضات ناجمة، في جزء منها، عن أن مبرر وجود واستمرار السلطة يكمن في إنجاز الاستقلال (إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية)، وفي صون الحقوق الوطنية للفلسطينيين بما فيها حق العودة. كما أن هذه التناقضات ناجمة عن اتساع الهوة الاجتماعية بحكم تراجع مستويات المعيشة لفئات واسعة وبروز فئات غنية جديدة، وعن السياسة الاقتصادية المعتمدة والقيود والمعوقات الإسرائيلية المستندة، في جانب منها، إلى اتفاق أوسلو.

ويعكس الجدل الذي يدور منذ قيام سلطة فلسطينية جوانب من هذه التناقضات. وهو جدل يدور في شأن مواجهة السياسة الإسرائيلية المقيدة والمعتزضة على قيام الدولة الفلسطينية وعلى حق تقرير المصير الفلسطيني، كما يدور في شأن مسار التحول الدولاني والنظام السياسي الفلسطيني، والعلاقة بين المعارضة والسلطة. يرى أحد الباحثين الاجتماعيين² أن التحول الدولاني الفلسطيني الراهن يتسم بما يلي: السلطوية في اتخاذ القرار؛ شخصنة للسلطة معادية للمأسسة؛ تفشي العنف

² أنظر: Glenn E. Robinson, *Building a Palestinian State* (Bloomington: Indiana University Press, 1997).

في النظام القائم. ويعتبر أن هذه السمات السياسية ناجمة عن المهمة السياسية الرئيسية التي تواجه السلطة الفلسطينية ورئيسها، والمتمثلة في إضعاف سلطة ومكانة النخبة الجديدة التي نشأت في الضفة والقطاع في الثمانينات، من أجل توطيد سلطة م. ت. ف. في "الخارج"، عبر توليد ممارسة سياسية تشكل نقيض سياسة النخبة الجديدة. ويعتبر أن هذا "المنطق" يحكم التحول الدولاني بعد أوسلو. تتمثل المشكلة، في طرح كهذا، في إغفاله التنوع السياسي والتنظيمي في كل من "الداخل" و"الخارج"؛ فلم تكن نخبة "الداخل" متجانسة، ومن هنا ظهور أكثر من قيادة للانتفاضة: "القيادة الموحدة"، و"حماس"، وإلى حد ما "الجهاد الإسلامي". كما ظهرت اختلافات في الرأي داخل "فتح" الداخل، وإن ارتبط بعض هذه الاختلافات بقيادات "فتح" في الخارج وداخل الفصائل الأخرى، أدت إلى انشقاقات عند بعضها. أي أن هذا الطرح يتعامل مع نخبة "الداخل" باعتبارها كلاً متجانساً، كما يقفز عن الاختلافات السياسية بين القوى المشكلة لـ "الخارج"، ويتجاهل التداخل التنظيمي والسياسي بين "الداخل" و"الخارج" (عبر فصائل المنظمة)، واعتماد السلطة، كركيزة أساسية على تنظيم "فتح" في تشكيل الأجهزة الأمنية وفي الإدارات المدنية، إضافة إلى الاستعانة بالفئات والعائلات التقليدية ورموزها (الشوا، والآغا، والننتشة، والمصري، والحسيني، وأبو مدين، والشكعة...). كما يتجاهل هذا الطرح التحولات التي شهدتها مؤسسات م. ت. ف. المتمركزة في الخارج خلال الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات. وهو لا يولي تأثيرات إسرائيل، بصورة خاصة، والمناخ الإقليمي، بصورة عامة، أهمية. كما لا يولي التحولات التي دخلت على بنية "المنظمات غير الحكومية" في التسعينات اهتماماً، والتي يعتبرها الكاتب المذكور مأوى النخبة السياسية الجديدة في "الداخل".

ويعكس الجدال الدائر في شأن المسار الدولاني والنظام السياسي الفلسطيني محاولات للتأثير في قوانين "اللعبة" في الحقل السياسي الوطني ومفرداته. ويمكن الاستدلال على هذا من قراءة أبرز عناوين القضايا التي أثارت وتثير جدلاً داخل الحقل السياسي الفلسطيني منذ أوسلو:

(أ) صعود خطاب "المجتمع المدني" والديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان. ويشترك في هذا الخطاب أحزاب وقوى المعارضة، والمجلس التشريعي، والتنظيم الحاكم، ورموز السلطة، والمنظمات غير الحكومية. ويتناول هذا الخطاب الإجراءات التي تتخذها السلطة ضد المعارضة، وتجاوزات الأجهزة الأمنية. ويتناقل هذا الخطاب

الأخبار والأقاويل عن سلوك مسؤولي السلطة وقضايا الفساد والمحسوبية والواسطة؛ كما يتغذى من الصراع الدائر بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

(ب) هيمنة لغة "تنموية" (بمفاهيم المؤسسات الدولية) فيما يختص بدور القطاعين الخاص والعام والمنظمات الأهلية، ومجالات استخدام المساعدات الخارجية. وتمارس المنظمات الدولية (منظمات الأمم المتحدة، والدول المانحة، والبنك الدولي)، والمنظمات غير الحكومية، والوزارات الفلسطينية، دوراً محورياً في توليد هذه اللغة وإدامتها. وهي لغة آخذة في التحول إلى "أيدولوجيا" أمام تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وازدياد اللامساواة في مجتمع الضفة والقطاع.

إن الضغط المستمر على السلطة الوطنية الفلسطينية للامتثال لمتطلبات المفهوم الإسرائيلي للأمن بديلاً من المضمون السياسي للسلام، يضعها أمام مآزق جدية. ويحمل هذا الضغط، وما يرافقه من عملية إفقار، في طياته احتمالات وقوع انفجارات اجتماعية وسياسية في المناطق الفلسطينية. كما يهدد بانهيار المفاوضات الفلسطينية. الإسرائيلية ودفن اتفاق أوسلو نهائياً، وفرض ترتيبات بالقوة العسكرية.

(ج) هيمنة عملية التفاوض مع إسرائيل وأساليب مواجهة سياستها المعطلة لقيام دولة فلسطينية على مناخات الحقل السياسي. ويترك هذا وقعه على الدعوات إلى الحوار والوحدة الوطنية وترتيب "البيت الفلسطيني" والعلاقة بالمعارضة. وستتسع هذه الهيمنة مع بدء المفاوضات النهائية، كونها ستحدد شكل الكيان الفلسطيني وحدود ولايته وصلاحياته. ويمكن النظر إلى جلسات الحوار الوطني، بغض النظر عن الأهداف الآنية للأطراف المشاركة فيها، كجزء من عملية بلورة لغة مشتركة للحقل السياسي وإيجاد توافق على قوانين "اللعبة" السياسية داخله.

لكن مهما يكن المسار المستقبلي للمفاوضات مع إسرائيل، فقد اتضح أن السياسة الإسرائيلية تهدف إلى دفع السلطة الفلسطينية بعيداً عن النهج الديمقراطي، وفي اتجاه تحويل النظام الفلسطيني إلى نظام تسلطي يدور في الفلك الإسرائيلي، وإلى نظام مجوف من إمكانات التطور الديمقراطي والاقتصادي والحضاري. وهي تأثيرات لن يكون في إمكان مؤسسات السلطة التصدي الناجح لها، أو تحييدها، من دون ترسيخ الديمقراطية السياسية، وأشكال من الديمقراطية الاجتماعية كجزء مكون للنظام الفلسطيني، ومن دون اعتماد استراتيجيا تفاوضية تحريرية ذات مضمون استقلالي وتنموي وثقافي ديمقراطي، ومن دون الاستناد إلى خطة تفصيلية لتعبئة

الإمكانات السياسية والاقتصادية والفكرية . الثقافية للفلسطينيين في الوطن والشتات، وإلى تقوية علاقاتها العربية ثم الدولية في خدمة هذه الاستراتيجية. لقد ولدت السلطة الفلسطينية، بما هي مشروع للتحويل إلى دولة، في زمن كوني مختلف عن معظم الدول الطرفية الأخرى. فهي ولدت نتيجة مفاوضات في لحظة كانت فيها م. ت. ف. في أضعف حالاتها، وفي ظل سيطرة مناخات دولية وإقليمية غير داعمة أو ضاغطة من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهو مشروع تعارضه نخب وأحزاب نافذة في الدولة المستعمرة. كما يلقي المشروع معارضة من أطراف فلسطينية تعتبره مشروعاً منقوصاً، أو يحمل تقييدات كثيرة لا تلبى الحدود المقبولة للحقوق الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً أن المشروع مطروح على إقليم مزروع بمستعمرات تابعة لدولة استعمارية.

كما تقيم السلطة الفلسطينية بمناخ تأثيرات دولية (البنك الدولي والدول المانحة) تهيمن عليها أيديولوجياً "الإصلاح الاقتصادي" و"التعديل الهيكلي" وتقليص دور الدولة إلى حدوده القصوى. ويأتي هذا قبل تحولها إلى دولة ذات سيادة، الأمر الذي يؤثر في مسار هذا التحول وطبيعته. إن الواقع الذي تقيم به السلطة، المحاصرة بعملية تفاوض تحيل قضايا السيادة والحدود والمستعمرات والقدس على زمن لاحق، والمحاصرة بسياسة فرض الأمر الواقع، يولد أجواء تتسم بغياب اليقين الإقليمي الذي يقوم عليه مشروع السلطة الفلسطينية، كما يولد مناخاً ملائماً لنمو العلاقات الزبائنية والمحسوبة والفساد؛ وهو المناخ الذي يميز الكثير من الأنظمة في المنطقة.

لقد نمّت حالة الانكشاف، والتقلقل المعيشي، والمأزق الذي يعيشه المشروع الوطني، أنماطاً جديدة من "التدين" بين صفوف الشعب الفلسطيني، وحالة من النفور من الأحزاب السياسية، وعقلية تجنح نحو المهنية المفرطة. ومن هنا نلاحظ بروز تيارين رئيسيين بين صفوف "الإنتماء": يتبنى الأول نبرة "خلقية" عالية ترتدي، في معظم الأحيان، لباساً دينياً، وترتكز على السلوك الخاص والعام، وتتعامل مع الظواهر الاجتماعية والسياسية من منظور ديني خلقي يقيني مطلق، وتخطب الفئات المهمشة والمستثناة بلغة تعبوية "تمكينية"، وتطرح "التدين". باعتباره قضية مجتمعية (أي تخص الحيز العام لا الحيز الخاص فقط). طريقاً للخلاص الوطني.

ويميل التيار الثاني إلى نظرة تجنب نحو التعامل مع المشكلات الاجتماعية والسياسية من منظور مهني أو فني بحت. وبرز هذا في التحول الذي شهدته المنظمات الجماهيرية وغير الحكومية خلال التسعينات، كما يبرز في الدعوة إلى إعطاء "التكنوقراط" الدور الأكبر في إدارة المجتمع على الصعيد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الاهتمام المبالغ فيه بتكليف "الخبراء" مهمات تستدعي رؤية مجتمعية شمولية. وتأخذ هذه النظرة "التكنوقراطية" أشكالاً متعددة، منها دعوة (تبناها المجلس التشريعي وآخرون) إلى تأليف مجلس وزاري من "تكنوقراط".

لكن المشكلة لا تكمن في غياب "التدين" أو حضوره، ولا في تولي "التكنوقراط" إدارة شؤون السلطة أو عدم توليهم، وإنما في المأزق الذي يحيط بالمشروع الوطني، وفي تخلف النظام السياسي الفلسطيني الراهن عن طرح حلول للخروج من هذا المأزق. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>